http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1886) السنة الثامنة - الأحد (22) آب 2010

كتابة على الحيطان

خارج الحدود.. حكومة ومآدب إفطار وأبواب مشرعة !!

عامر القيسي

يقول الخبر الذي بثته وسائل اعلام عراقية، ان مسؤولاً رفيعاً في الحكومة العراقية أرسل مندوبا الى عمّان للتفاوض مع احد اقطاب السياسة العراقيين بشأن تشكيل الحكومة المقبلة، ويضيف الخبر ان اللقاء "تم أو سيتم" على مائدة افطار، بالتأكيد فيها مالذ وطاب مما تشتهي الأنفس والتي وعد الله فيها الفقراء المؤمنين في جنات عدن، برعاية احد رجال الاعمال العراقيين الذي له علاقة بالسياسة من ابوابها الخلفية وشبابيكها السرّية !

خبر ثان يقول ان رئيس كتلة سياسية عراقية قد طار الى موسكو لغرض التباحث في قضية تشكيل الحكومة العراقية المقبلة. وأحد الاقطاب قد طار الى طهران فيما لاذ الآخر بفيافي الشام ليفكر متأملا في حل للمأزق العراقي الحالي!

لا احد من نصف الفاهمين يستطيع ان ينكر بأن القضية العراقية قد عبرت حدودها الوطنية واصبحت عابرة للقارات من دون صواريخ نووية او كيماوية، وان البحث في الشأن العراقي صاف مصفى، يشبه حل المشاكل الزوجية من دون تدخل الحماة من الطرفين! هذه قضية معروفة ولا لوم على اي سياسي عراقي ان يحاول جمع خيوط اللعبة أو الاستفادة من امتداداتها الى خارج الحدود.

المعيب في الأمر اننا اصبحنا مثل طلاب الصف الأول في يومنا الأول في المدرسة نلجأ الى المعلمة في الصغيرة والكبيرة،سياسيونا اليوم ،للأسف الشديد، يطيرون الى هذه العاصمة أو تلك، بمجرد ان نظرة المحاور الآخر لم تعجبه، او انه يريد ان يمارس ضغطا على محاوره، ضغط يجلبه من خارج الحدود وليس من برنامجه ودعم الجمهور له!

هذه هي الابواب التي نفتحها مشرعة على مصاريعها لتسهيل مهمة التدخل من قبل الآخرين، عندما نذهب اليهم ونطلب منهم التأييد بشكل مباشر او غير مباشر، مرّة بصريح العبارة وأخرى بالهمسات وثالثة عن طريق بعض الوسطاء الذين يجمعون بين رأسين!، ووصل الحد بهذا النوع من السلوكيات الى حد ان رئيس كتلة سياسية يضطر لان يبرر قرارا سياسيا لكتلته قائلا " ان قرارنا ليس رسالة لأية دولة من الجوار وغير الجوار للتدخل بالشأن العراقي"!

بصريح العبارة اختلط على سياسيينا الخيط الرفيع بين مساحة مصالح دول الجوار المشروعة ، بما في ذلك مصالحنا في أوضاعهم الخاصة، وبين اشراكهم في اختيار طريق حياتنا السياسية، بل في بعض الأحيان، ترك الحبال على غاربها لكي يشدّوا به متى ما كان ذلك الشد محققا لأهدافهم وفي الضد من مصالحنا الوطنية. وفي أكثر من حالة، شهدنا كيف ادت هذه السياسات الى تكبيل القرار الوطني العراقي بقيود الآخرين ورفضهم أو موافقتهم المبنية في الدرجة الاولى على تحقيق مصالحهم، بل وفي استخدامنا ككماشة نار في صراعاتهم الأخرى التي لاناقة لنا فيها ولا بعير.

ورغم كل الانتقادات التي وجهت الى هذا النوع من السلوك السياسي عند البعض الا ان قافلة سحب الآخرين لدس الانوف في قضايانا الوطنية مازالت تسير بسرعة قوية، وهي السرعة التي ابطأت كثيرا في زمن حل مشاكلنا بما فيها تأخر تشكيل الحكومة المقبلة الى مابعد العيد، ولا احد يدري اي عيد سيكون الصغير أم الكبير ؟

ملاحظة: يمنع الاجابة على السؤال من المشاركين من خارج الحدود!

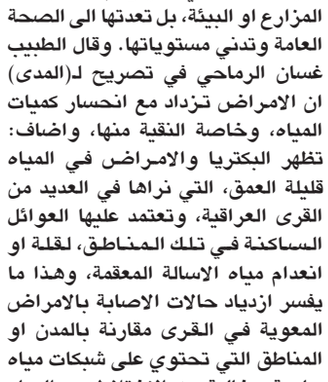

مع النقص الكبير في حصص دجلة والفرات

خبراء لـ المدى : العراق يواجه خطر الجفاف خلال السنوات المقبلة

□ بغداد / هشام الركابي

اكد عدد من المختصين ان خطر الجفاف يداهم العراق خلال السنوات القليلة المقبلة، وسط التغييرات المناخية التي يعيشها العالم على العموم، ومنطقة الشرق الاوسط على الخصوص، محذرين من مخاطر استمرار شح المياه في العراق وتأثير اقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات وتفرعاتها في تركيا وايران التي ستصيب العراق بالعطش لسنوات مقبلة.

ففي الوقت الذي تعزو فيه الحكومة مسألة شحة المياه الى كونها سياسية، تزداد مساحات التصحر ويزداد جفاف الانهر.

وزير الموارد المائية، عبد اللطيف جمال رشيد، اتهم بهذا الخصوص، دول الجوار التي تنبع منها مياه الانهر في تعاملها مع المصادر المائية وقطعها الروافد والانهر الداخلة للبلاد وفق معيار سياسي.

وقال في تصريحات صحفية إن كميات المياه الواردة من نهري دجلة والفرات اقل بكثير من السابق، وان شحة المياه التي يعاني منها العراق سياسية ودول المنبع لا تراعي الحق التاريخي للعراق في استخدام المياه.

واضاف لم تكن لدينا علاقات طبيعية مع دول الجوار حتى عام ٢٠٠٥، لكننا بدأنا بخطوات بدائية جدا مثل تبادل المعلومات والزيارات وتبادل النتائج الهيدرولوجية والجيولوجية ومعلومات عن المنشآت الموجودة، والآن وصلنا إلى مرحلة نريد فيها إبرام اتفاقيات ثابتة.

وذكر ان هناك اسبابا كثيرة لشحة المياه في العراق وليس سبب واحد، منها الطبيعة والمناخ، فخلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية عانينا من نقص في الموارد المائية المناخية كالأمطار والثلوج بسبب زيادة درجة الحرارة.

وتابع ان النقطة الأخرى تتجسد في تعامل دول الجوار مع المصادر المائية، يضاف إلى هذا أن الروافد التي تصب في نهر دجلة كانت حرة في السابق أما الآن فهناك على كل هذه الروافد والفروع تحويلات لمجاريها. مضيفا انها قضية سياسية نتيجة تصرفات النظام السابق حيث كانت مشاكله تتنوع بين مشاكل سياسية وحروب مع دول الجوار.

وحول ما اذا كانت هناك قوانين دولية تمنع قطع المياه عن الدول المتشاطئة، قال رشيد: هناك قانون الحق التاريخي. ولكن المشكلة أن دول المنبع لا تراعي هذا الحق.

الى ذلك اعرب المختصون عن قلقهم من تحول العراق الى ارض جرداء خالية من النباتات، وقال الخبير البيئي صبيح ناصر ان المناطق الخضراء في العراق تتآكل جراء قلة مياه السقي، وتحولت الى صحارى تتنقل الاتربة من خلالها الى مدن البلاد المختلفة، تاركة وراءها انواع الامراض ومضاراً اخرى، واضاف في تصريح لـ(المدى): كانت المساحات الخضراء تغطي مساحة لا بأس بها من العراق، اذ ان مياه السقي تكفي المزارع او المساحات الاخرى ذات النمو الطبيعي للنباتات، والتي تعد المصدر الاول لغذاء الاغنام والمواشي، لكن بفعل قلة الايرادات المائية من تركيا وايران منذ سنوات، بعد اقامة السدود في البلدين على مجاري نهري دجلة والفرات، فأن الكميات الواصلة الى البلاد قلّت بصورة تلقائية، ولم يلتزم البلدان بما هو مقرر من حصة العراق المائية، فأصاب اراضي البلد الجفاف والعطش، وتحولت ديموغرافية العديد من المناطق وانتقل المزارعون ومربو الحيوانات نحو المدن، حيث العمل لا يحتاج الى مياه. وتابع ناصر: كل هذه الاسباب ادت الى زيادة الاراضي القاحلة وتكرار العواصف الترابية التي تشكل خطرا على الانسان والبيئة في آن واحد، ولا بد من وقفة جادة لمعالجة هذا الملف، لان المخاطر البيئية تداهم البلاد يوما بعد يوم، ولا حلول ناجحة في المستقبل المنظور مع استمرار اقامة السدود وحرمان العراق لحصصه من المياه.

من جهته طالب الباحث الاقتصادي ماهر شمعون الجهات المختصة لتفعيل جهودها والتنسيق مع الدول المجاورة عن طريق الحوار البنّاء لاطلاق حصص العراق المائية، وتخليص البلاد من مشاكل عديدة، وقال في تصريح لـ(المدى): تعتمد اغلب محطات توليد الطاقة الكهربائية على مياه الانهر لتقوم بتبريد المحطات، وغالبا ما كنا نسمع ان بعض المحطات تتوقف نتيجة انخفاض مناسيب الانهر، وعلى هذا الاساس فأن المشاكل في العراق ترتبط بعضها ببعض، فحل ازمة المياه تدفع نحو انفراج بعض مسببات ازمة الطاقة الكهربائية، التي استنزفت جيوب العراقيين الذين يخصصون جزءا كبيرا من مردوداتهم الشهرية نحو توفير الطاقة الكهربائية الاهلية، ولذلك فأنا ادعو الجهات المختصة لاستخدام الدبلوماسية وحث الدول المجاورة على اطلاق حصص العراق من المياه، كي يكون هناك انفراج في اوضاع البلاد الاقتصادية وانتهاء بعض مشاكله.

اثار قلة المياه في العراق لم تقتصر على المزارع او البيئة، بل تعدتها الى الصحة العامة وتدني مستوياتها. وقال الطبيب غسان الرماحي في تصريح لـ(المدى) ان الامراض تزداد مع انحسار كميات المياه، وخاصة النقية منها، واضاف: تظهر البكتريا والامراض في المياه قليلة العمق، التي نراها في العديد من القرى العراقية، وتعتمد عليها العوائل الساكنة في تلك المناطق، لقلة او انعدام مياه الاسالة المعقمة، وهذا ما يفسر ازدياد حالات الاصابة بالامراض المعوية في القرى مقارنة بالمدن او المناطق التي تحتوي على شبكات مياه سليمة وخالية من الاختلاط مع المياه الاسنة. وتابع الرماحي: دائما ما تحذر اليونسكو من استفحال الامراض في العراق، وهذا الامر يدعو الحكومة الى البحث الجاد عن مسببات هذه الامراض، وباعتقادي ان نقص المياه الواصلة الى البلاد المسبب الرئيس لها، لذا فهي دعوة مفتوحة للمسؤولين في الحكومة للتنسيق مع منظمات الامم المتحدة والصحة العالمية للضغط على ايران وتركيا لمنع اقامة السدود وبهذه الاعداد، كي تنفرج الازمة التي يعيشها العراق صحيا وبيئيا من جهة والعطش الذي اصاب اراضينا من جهة اخرى.

رأي عام.. بعد أن بات ضرورة ملحة

سياسيون ومراقبون لـ المدى : إصلاح مؤسسات الدولة أولوية ملحة للحكومة المقبلة

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

شدد سياسيون وباحثون عراقيون على ضرورة اعتماد سياسات اصلاحية لمواجهة حالة الفوضى التي عاشها النظام الاداري في العراق.

مختصون ذهبوا في حديث لـ"المدى" الى ان الحكومات السابقة كانت تعيش حالة من الارباك في مؤسساتها نظرا لاعتمادها على المحسوبية والمحاصصة اضافة الى الاجراءات الروتينية التي تعتمدها في القيام بوظائفها.

العنصر المالي

عبد الهادي الحساني عضو ائتلاف دولة القانون يذهب في حديث لـ"المدى" الى ان الاصلاح السياسي الذي يمكن ان تلجأ اليه الحكومة العراقية المقبلة هو عن طريق جملة من الاصلاحات على الجانبين السياسي والاقتصادي، مضيفاً ان الورقة التي قدمتها دولة القانون الى العراقية تتضمن سياسة لاصلاح النظام في العراق في جميع الاصعدة المالية والانتاجية والخدمية.

الحساني يؤكد ان البرنامج الذي يجب ان تقوم عليه الحكومة المقبلة يجب ان يتمحور على الجانب المالي والاقتصادي والانتاجي لافتا الى ان العملية الانتاجية تتكون من ثلاثة عناصر مال وارض وبشر، الا ان المال يعد العنصر الاساس من بين هذه الاعمدة الثلاث فمن خلال المال يمكن اقامة كافة المشاريع، اضافة الى الاصلاح في الجانب القانوني والاداري لرسم سياسة اصلاحية متكاملة، الحساني يشدد على ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص المحلي والاجنبي فهذا القطاع يحارب من قبل الحكومات المحلية فهم يعتبرونه عدوا لهم.

الجهاز الرقابي

ويرى عضو الائتلاف الوطني عامر ثامر أن الاصلاح يكون عن طريق تشكيل جهاز رقابي كمجلس النواب والمفتشين وديوان الرقابة المالية بعيدا عن المحسوبيات، مضيفا في حديثه لـ"المدى" ان تجربة السنوات السابقة اظهرت حالات فساد متكررة وكثيرة الا ان الاحزاب التي ينتمي اليها الاشخاص الذين قاموا بتلك الاعمال قامت بحمايتهم من المساءلة القانونية.

ثامر يؤكد عدم قيام دولة مؤسسات تعمل وفق الدستور اذا لم يتم اختيار عناصرها وفق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب بالتالي يجب الاعتماد على الكفاءة والمهنية والقدرة الادارية للنهوض بتلك المؤسسات فاذا لم يتم الاعتماد على مثل هكذا معايير فسيكون الاثر السلبي واضحا على الوضع العام، مشددا على ضرورة ان تضع الاحزاب والكتل السياسية التي ستشكل الحكومة معيار الكفاءة والمهنية بعيدا عن المحاصصة.

تدخل اقليمي

اسماعيل شكر رسول عضو التحالف الكردستاني يقول لـ"المدى" قبل التكلم عن الفوضى وتوجيه الانتقادات الى الحكومات السابقة يجب البحث عن اهم الاسباب التي ادت الى تلك الفوضى وهي الدول الاقليمية، رسول يرى ان افضل طريقة للاصلاح تكون بتوحيد ارادة الكتل السياسية.

ويضيف رسول ان على الكتل السياسية العراقية الاعتماد على انفسها وعلى جنسيتها العراقية وترك جميع الاجندات الخارجية لخدمة العراق وشعبه، مطالبا السياسيين بالرجوع الى رشدهم وعدم انتسابهم الا للعراق والعمل من اجل عدم التمسك بالمناصب السياسية والحكومية فمن خلال ذلك يكون للعراق نظام مؤسساتي واداري رصين.

ثورة معلوماتية

من جانبه يعتقد زياد العجيلي المدير التنفيذي لمرصد الحريات الصحفية في العراق في حديثه لـ"المدى" ان النظام الاداري في العراق لايزال يعتمد على البيرقراطية وان النظام مازال يعتمد وفق مبدأ كتابنا وكتابكم في الوقت الذي تعتمد فيه اغلب دول العالم النظام الالكتروني اما في العراق فالعمل يكون بالورق المكتوب اضافة الى ان هنالك بعض المحاكم يوجد فيها العرضة حلجية حتى الان.

العجيلي يشدد على ضرورة ان تكون هنالك ثورة معلوماتية للتخلص من هذه البيرقراطية فعلى سبيل المثال نجد ان اصدار الجواز في العراق يتطلب جهداً كبيراً ووقتا طويلاً يصل في بعض الاحيان الى ستة اشهر عكس الدول المتقدمة بسبب عدم وجود ترابط بين الدوائر الاخرى ذات الصلة والتي يمكن لاي شخص فيها اصدار جواز عن طريق شبكة الانترنت.

العجيلي يؤكد ان الفوضى التي عاشتها المؤسسات العراقية في المرحلة السابقة تعالج من خلال سن تشريعات مناسبة ومن خلال الشفافية، مشيرا الى ان العراق يعيش في الكواليس فعدم وجود شفافية والتسمك بالبيرقراطية سيكون لهما التأثير السلبي على المؤسسات فرئيس الدائرة سيسيء استخدام السلطات بسبب عدم وجود رقابة عليه من قبل مؤسسات الدولة والذي يؤدي بدوره الى التلاعب بالمال العام.

ملامح دولة

الباحث عبد الجبار خضير عباس يؤكد في حديثه لـ"المدى" ان العراق لا توجد فيه ملامح الدولة حتى يستطيع اي احد القيام بالاصلاحات المناسبة، فالحكومة العراقية الى الحين لم تشكل فيصعب التكهن بماهية الحلول التي يمكن اللجوء اليها للقيام بالاصلاحات اللازمة.

ويضيف عباس ان العراق وعلى الرغم من مضي ٧ سنوات لم يشكل نظاماً سياسياً يمكن الاعتماد عليه فلاتوجد دولة ولايوجد فصل بين السلطات وان القادة العراقيين لاتوجد لديهم الرغبة في بناء الدولة، لافتا الى عدم امكانية اللجوء الى التجارب الاصلاحية لبقية الدول وتطبيقها على العراق كون العراق وضعه مختلف فيحتاج الى سياسات اصلاحية خاصة.

تداخل الاختصاص

هناء ادور رئيسة منظمة امل تشدد في حديثها لـ"المدى" على ان الاصلاح يجب ان يكون من عدة جوانب، الجانب الاول يكون من خلال عدم تداخل المؤسسات في عملها والتنسيق بينها فهنالك وزارات ومجالس محافظات ولكل منها وظائف ويجب ان يكون هنالك تنسيق في العمل بينها، وجانب اخر يتعلق بالسلوك الوظيفي إذ يجب العمل من خلال التواصل مع المواطنين وهذه رؤية جديدة.

ادور ترى ان هناك ترهلاً كبيراً حصل في السلوك الوظيفي فكل مدير يعمل وفق اهوائه الشخصية والسبب في ذلك هو عدم وجود رقابة، لافتة الى ضرورة العمل من اجل منع اي ذي منصب حكومي من ان يعمل في مكان اخر لكي لا يحصل هنالك تضارب في المصالح.

الأمم المتحدة: العراق ما زال يكافح من اجل تلبية حاجة السكان

□ عن موقع: افكار حول العراق

اصدرت الامم المتحدة احصاءات جديدة حول الحالة الانسانية في العراق، وقالت انها تعد "جزءا من برنامج التطوير في الالفية الجديدة".

وقالت الامم المتحدة ان الارقام تظهر بان العراق ما زال يكافح من اجل تلبية حاجات سكانه.

وفي ميدان التعليم قال التقرير ان العراق مثل الكثير من بلدان المنطقة له شعب فتي جدا حيث ان نصف العراقيين تقريبا يبلغون اقل من ١٩ عاما وتواجه الحكومة العراقية صعوبة بالغة في تعليمهم. اذ تبلغ نسبة الاولاد المسجلين في المدارس ٨٧ ٪ بينما تبلغ نسبة البنات ٨٢ ٪ ومع ذلك يترك الكثير منهم الدراسة قبل اكمالها وما يمكن ملاحظته ان نسبة الاطفال المواظبين على الدوام في المدرسة قد انخفضت حيث بلغت في عام ٢٠٠٧ تقريبا ٨٥ ٪ من الاطفال وهي اقل مما كانت عليه عام ١٩٩٠ حيث كانت النسبة ٩١ ٪ لكن عدد الاطفال الذين اكملوا الدراسة من الصف الاول الابتدائي الى الصف الخامس قد ارتفعت من ٧٦ ٪ عام ١٩٩٠ الى ٩٥ ٪ عام ٢٠٠٦.

وبعد الدراسة الابتدائية هناك هبوط حاد في الحضور الى المدرسة حيث انهى الدراسة المتوسطة مانسبته ٤٤ ٪ ونسبة النساء هي اقل بالتأكيد في كل مستوى دراسي هذا بالاضافة الى ان هناك اكثر من ٣٠٠ الف عراقي باعمار تتراوح ما بين العاشرة والثامنة عشرة لم يذهبوا ابدا الى المدرسة.

ان قلة الدراسة تؤدي بالتأكيد الى قلة معرفة القراءة والكتابة بين صفوف المجتمع لكن نسبة المتعلمين مابين اعمار تتراوح من ١٥ الى ٢٤ سنة قد ارتفعت من ٧٩ ٪ عام ١٩٩٠ الى ٨٤ ٪ عام ٢٠٠٧ مع وجود نسبة ٢٦ ٪ من النساء الاميات ما يعطي العراق اعلى نسبة امية بين النساء في الشرق الاوسط.

الشباب العراقي لايتعلم ايضا المهارات المهمة في التكنولوجيا العالية والاقتصاد ففي مسح اجري بهذا الشأن تبين ان هناك ٦٥ ٪ قالوا انهم لايعرفون كيفية استخدام الحاسوب وهناك ١٣ ٪ فقط قالوا انهم استعملوا الانترنت وكلتا النسبتين هي اوطأ مما موجود في البلدان المجاورة. كما ان هناك هبوطا ملحوظا في نوعية المدارس خلال العقود القليلة الماضية ففي عقود الستينيات والسبعينيات كان العراق يمتلك احد افضل انظمة التعليم في الشرق الاوسط لكن الحروب والعقوبات التي اعقبتها سرقت التمويل المخصص للمدارس كذلك فان التهجير والفقر والتمييز ضد النساء والبناء التحتي المتدهور جعل الاطفال لا يميلون الى الدراسة وكانت سفارة الولايات المتحدة في بغداد قد حذرت في انه اذا لم يتم تحسين نظام التعليم فان الجيل الاصغر يمكن ان يسبب ما يعيق السلام والازدهار والنمو الاقتصادي في المستقبل.

وعلى صعيد البطالة، يعاني العراق من نسبة عالية من البطالة ففي عام ٢٠٠٩ كانت نسبة البطالة تبلغ ٣. ١٧ ٪، بينما تبلغ نسبة العاملين المؤقتين ٤. ٢٩ ٪ ما يعني ان نصف السكان تقريبا يكافح من اجل ايجاد عمل ثابت كما ان هناك ما نسبته ٤٧ ٪ من الشباب العاملين مستائين من رواتبهم او من نوعية العمل الذي يمارسونه بينما تواجه النساء اوقاتا صعبة نسبة تبلغ ١٨ ٪ من القوى العاملة في العراق كما ان نسبة النساء اللواتي يعمل خارج مجال الزراعة قد هبطت من ١١ ٪ عام ١٩٩٠ الى ٧٪ عام ٢٠٠٨.

وعموما فان الاقتصاد العراقي ببساطة لا يستطيع تزويد الناس بوظائف كافية لما مجموعه ٤٥٠ ألف شخص يدخلون سنويا ضمن القوى العاملة وذلك بسبب اعتماد البلاد الكبير على مورد النفط.

وفي فصل اخر من التقرير وهو المتعلق بالفقر، فان افتقاد فرص العمل والعنف في العراق يؤديان الى ارتفاع نسبة الفقر فهناك حاليا ما مجموعه ٧ ملايين عراقي يمثلون ٢٣ ٪ من السكان يعيشون تحت مستوى الفقر الذين يبلغ واردهم دولارين وعشرين سنتاً في اليوم وتحتل المناطق الريفية النائية المستوى الاعلى في الفقر بنسبة ٣٩ ٪ كما ان العراق قد واجه في التسعينيات من القرن الماضي ارتفاعا حادا في اسعار المواد الغذائية بسبب العقوبات والحروب الدولية وقد طبقت الحكومة انذاك نظام الحصة التموينية لكنها كانت تزود الناس بمواد متنافرة فقط وكان لها تأثير سلبي على قطاع الزراعة في العراق.

لقد احرز العراق تقدما فيما يتعلق في تقليل وفيات الاطفال لكنه مازال في اقل مستوى له في المنطقة قياسا للدول المجاورة له فقد هبطت نسبة وفيات الاطفال من ٦٢ طفلاً من كل ١٠٠٠ حالة ولادة الى ٤١ وكانت محافظة صلاح الدين هي الاسوأ بنسبة ٧٠ طفلاً لكل ١٠٠٠ حالة ولادة كما ان نسبة الاطفال الذين يموتون دون الخامسة قد هبطت من ٥٠ لكل الف الى ٣٥ مما يجعل العراق البلد ما قبل الاخير في معدل وفيات الاطفال وتأتي اليمن في المرتبة الاخيرة.

هناك ايضا حالات موت الام عند الولادة وهي تمثل مشكلة رئيسة أخرى فهناك ٨٤ أماً لكل ١٠٠ الف يموتون عند الولادة ما يجعل العراق في المرتبة ٦٧ بين بلدان اخرى في حالات موت الام عند الولادة.

وبين التقرير ان تاريخ واقتصاد العراق تأخر بشدة بسبب الحروب الخاطئة وعقوبات الامم المتحدة والعنف الذي اعقب الحرب الأخيرة حيث دمرت اعمال العنف نظام التعليم والرعاية الصحية في البلاد فيما هرب المختصون والكفاءات منها بالاضافة لوجود بناء تحتي متدهور وانقطع الدعم الحكومي للخدمات حيث تواجه بغداد اليوم مهمة هائلة في محاولة التعويض عن عقود من النكسات وبينما هناك تحسن على مستوى الحالة الانسانية لكن عند مقارنتها الى بقية المنطقة يبقى العراق في ذيل القائمة.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد